

دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في العراق العقبات والحلول

م. حامد عادل النصراوي
كلية التربية
جامعة الكوفة

hamida.alnasrawi@uokofa.edu.iq

م.م. ثابت حسان ثابت
كلية هندسة الالكترونيات
جامعة نينوى

thabit.thabit@uoninevah.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه ومظاهره في العراق وتوضيح مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأهم أنواعها وأسباب نشوئها وتطورها بالإضافة الى أهمية تبنيها، بالإضافة الى تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه السلطة القضائية والمالية في العراق في حال تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية، حيث تكمن أهمية البحث في أنه يمكن أن يساهم في الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال تطبيق وتبني معايير المحاسبة الدولية ومدى جاهزيتها على تبنيها بشكل كامل أو جزئي، لذا قام الباحثان في هذه الدراسة بالاستعانة بأهم المراجع العلمية-الأكاديمية والمهنية-المتخصصة بالمعايير المحاسبية والرقابة الدولية والمواقع الإلكترونية الرصينة لتحديد أهم سبل تبني المعايير التي تعمل على تقليص ظاهرة الفساد المالي. وتوصل الباحثان الى عدة نتائج من شأنها أن ترفع من فعالية وكفاءة استخدام المعايير المحاسبية في العراق إذ إن السياق القانوني والتشريعي للدولة يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على إجراءات تبني المعايير المحاسبية الدولية بسبب بطئ تلك التشريعات وضعف استجابتها للمتغيرات وخضوعها للصراعات والتجاوزات السياسية، كما يمكن الحد من الفساد المالي من خلال التعاون المشترك ما بين الجهات القضائية والتشريعية من جهة والجهات المهنية من جهة أخرى وذلك من خلال اختيار أسلوب تبني مناسب للبيئة العراقية بما يخدم الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كما أوصى الباحثان بضرورة تخفيض التنوع في المعالجات المحاسبية وذلك من خلال تحديد معالجة قياسية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية الملائمة للبيئة العراقية بالإضافة الى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية من أجل تعطيل آليات المحاسبة الإبداعية والحد من الفساد المالي من خلال سن القوانين والتشريعات الملائمة مع البيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولي، المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، الفساد المالي.

The Role of International Accounting Standards in Reducing the Financial Corruption phenomenon in Iraq: Obstacles and Solutions

Assist. Lecturer: Thabit H. Thabit
College of Electronics Engineering
Ninevah University

Lecturer: Hamed A. Al-Nasrawi
College of Education
University of Kufa

Abstract:

This paper aims to clarify the concept of financial corruption, its causes and manifestations in Iraq, clarify the concept of international accounting standards (IAS),

their main important types and the reasons for their emergence and development in addition to the importance of their adoption, in addition to identifying the strengths, weaknesses, opportunities and threats facing the judicial and financial authority in Iraq if it adopts the IAS. So the researchers in this paper use the most important scientific references-academic and professional-specialized in accounting standards, international supervision, and discreet websites to determine the most important ways to adopt standards that reduce the phenomenon of financial corruption. The researchers conclude several results that would increase the effectiveness and efficiency of using IAS in Iraq, as the legal and legislative context of the country can negatively affect the procedures for adopting IAS due to the slowness of these legislations, their poor response to changes and their subjection to conflicts and political tensions, The researchers recommend to the need to reduce the diversity in accounting treatments by setting a standard treatment by adopting appropriate IAS to the Iraqi environment in addition to enhance the level of disclosure and transparency in the presentation of financial statements in order to disable creative accounting mechanisms and reduce financial corruption through enacting laws and appropriate legislation with the Iraqi environment.
Keywords: IFRS, IASB, GAAP, Financial Corruption.

المقدمة:

لقد كان ظهور المعايير المحاسبية الدولية في سبعينات القرن الماضي من أجل توفير حلول عملية لبعض المشاكل وتوحيد التعاملات المالية في الدول المختلفة بالإضافة الى منح المستثمرين فرصاً من أجل استثمار أموالهم خارج الحدود الإقليمية، ولقد صاحب ظهور هذه المعايير مشاكل نجمت عن اختلاف السياسات المحاسبية والمبادئ والأعراف المستخدمة في كل دولة مما أدى الى ظهور تأثيرات سلبية في الدول المتبنية لتلك المعايير، وفي بداية القرن الحالي تم تطوير وصيانة المعايير الدولية بشكل عام لتكون أداة فعّالة ضد الفساد المالي والإداري.

إن فشل بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة في مطلع القرن الحالي وفي مقدمتها شركة Enron وهي واحدة من شركات الطاقة العملاقة، قد أدى إلى كوارث مالية كبيرة انعكست على الوضع الاقتصادي، وقد تم توجيه أصابع الاتهام للمعايير المحاسبية الأمريكية كأحد أسباب هذه الكوارث المالية والاقتصادية، وبدأت أصوات نظامية وأكاديمية تدعو إلى التوجه نحو المعايير الدولية كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق كآلية لحوكمة الشركات، وفي ذات السياق اصدر البرلمان الأوروبي القرار رقم ١٦٠٦ عام ٢٠٠٢ بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ورغم محدوديته إلا أنه كانت حدثاً مدعماً للمعايير الدولية على المستوى العالمي وأعتبر نقطة البدء في تحول الكثير من اقتصاديات الدول مثل كندا واليابان واستراليا إلى معايير المحاسبة الدولية مما حدا باقتصاديات الدول النامية، ومنها العراق، والتي تأثرت بشكل غير مباشر بالأزمات المالية الدولية الى التوجه بشكل جدي الى تبني معايير المحاسبة الدولية من أجل تخفيف حدة تأثير هذه الأزمات والعمل على الحد من الفساد المالي والإداري في منظماتها ورفع مستوى الشفافية والموثوقية في تقاريرها المالية.

مشكلة البحث: إن تتابع الفضائح المالية والأزمات الاقتصادية في العالم كان سببها الرئيس هو الفساد المالي والمحاسبة الإبداعية التي أدت إلى كوارث مالية كبيرة انعكست على الوضع

الاقتصادي مما حدا بالكثير من الدول الى تبني المعايير الدولية لأجل الحفاظ على موثوقية الجمهور والمستثمرين وفي ضوء الحقائق التي تم عرضها انفاً يمكن للباحثين أن يحددوا مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي: هل أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن يحد من الفساد المالي؟
أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يمكن أن يساهم في الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال تطبيق وتبني معايير المحاسبة الدولية ومدى جاهزيتها على تبنيها بشكل كامل أو جزئي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

❖ توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه ومظاهره في العراق.
❖ توضيح مفهوم معايير المحاسبة الدولية وأهم أنواعها وأسباب نشوئها وتطورها بالإضافة الى أهمية تبنيها.

❖ تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه السلطة القضائية والمالية في العراق في حال تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية.

فرضية البحث: إن هذا البحث ينبع من فرضية أساسية مفادها "أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن تساهم بشكل كفوء في الحد من ظاهرة الفساد المالي".

منهج البحث: اعتمد الباحثان في صياغة البحث على المنهج الوصفي من خلال الرجوع الى المصادر الاكاديمية والمهنية ذات العلاقة واستقراء التجارب الدولية وتطبيقاتها واستقصاء الإيجابيات والسلبيات لهذه التجارب وأثرها في حالة تطبيقها في البيئة العراقية.

المبحث الأول: الفساد المالي، مفهومه وأسبابه ومظاهره

يعد الفساد المالي أحد أهم العوامل المؤثرة في عرقلة عملية التطور في كافة المستويات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والثقافية لعموم أبناء المجتمع فهو يهدر الثروات والطاقات بالإضافة الى ضياع الوقت، كذلك تمثل انتهاكاً للقوانين والانحراف عن القيام بالواجبات الرسمية لتحقيق مكسب مالي وشخصي، لذا يُعرف من خلال المفهوم الواسع بأنه تعريض شرف الوظيفة وسمعتها ومهنتها للانتقادات والإخلال بقيمتها، وكذلك يعد الفساد أحد أساليب اخضاع المصلحة العامة للمصلحة الذاتية والتي تكون غالباً عن طريق وسطاء وبشكل غير مباشر.

١. **مفهوم الفساد المالي:** يمكن تعريف الفساد بشكل عام بأنه تلف الشيء، حيث أن المفسدة هي ضد المصلحة والفساد ضد الإصلاح، والفساد لشيء هو تلفه وعدم صلاحيته، والفساد في المعاجم اللغوية هو البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل (عواد، ٢٠١٥: ٦٠)، أما الفساد كمصطلح فلم يتمكن الدارسون من تحديد تعريف موحد له بالمعنى المستخدم فيه هذا المصطلح في حاضرنا لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كونه فساداً فلقد تعددت التعاريف الرامية لتحديد مفهوم الفساد نظراً لتعدد أشكاله ومظاهره التي يتمثل بها في المجتمعات، ولم يتفق الكتاب والباحثين والمنظمات ذات الصلة بمكافحة الفساد على تعريف موحد له، فليس هنالك تعريف يمكن أن يشمل كل جوانب الفساد ويحظى بموافقة جميع الباحثين (حسين، ٢٠١٣: ٨٩).

تعرفه منظمة الشفافية بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" ووضع البنك الدولي تعريفاً للفساد بأنه النشاط الذي يحدث عند "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (عبدالله، ٢٠١١: ١١)، ويوضح الجدول (١) أهم التعاريف الواردة للفساد في الأدبيات والدراسات الأكاديمية.

الجدول (١): أهم التعريفات الواردة للفساد

ت	الباحث	السنة	التعريف
1	Aminuzzaman	1996	إنعكاس لأنماط السلوك والقيم غير الإجتماعية إضافة الى مخالفة القواعد السائدة في المجتمع نتيجة نقص في الشفافية الحكومية وتأثير جماعات الضغط المتنفذة في قطاع الأعمال.
2	المؤمن وآخرون	1997	نشاطات تتم داخل الأجهزة الإدارية والمالية الحكومية والتي تؤدي الى صرف تلك الأجهزة عن هدفها الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أو مستمرة أم لا وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم.
3	الراوي	1999	الإنحراف عن المسار الصحيح للعمل المالي والإداري والتي سببها تفشي كثرة الأخطاء المقصودة والتي تخدم أفراداً من الموظفين كالرشوة والمحسوبية لتحقيق المصلحة الشخصية وليس المصلحة العامة.
4	عبد الفضيل	2004	الخروج عن النظام العام والقانون وعدم الإلتزام بهما أو سوء استخدام النفوذ العام من أجل تحقيق مصالح سياسية وإقتصادية وإجتماعية للفرد أو جماعة معينة.

لقد قدمت (حسين، ٢٠١٣) تعريفاً للفساد المالي مفاده "مجملة الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والمنظمات في القطاع الخاص، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية" (حسين، ٢٠١٣: ٩١)، أما (Simcha, 2007) فقد عبر عن الفساد الإداري والمالي من خلال ثلاثة اتجاهات هي (Simcha, 2007: 43):

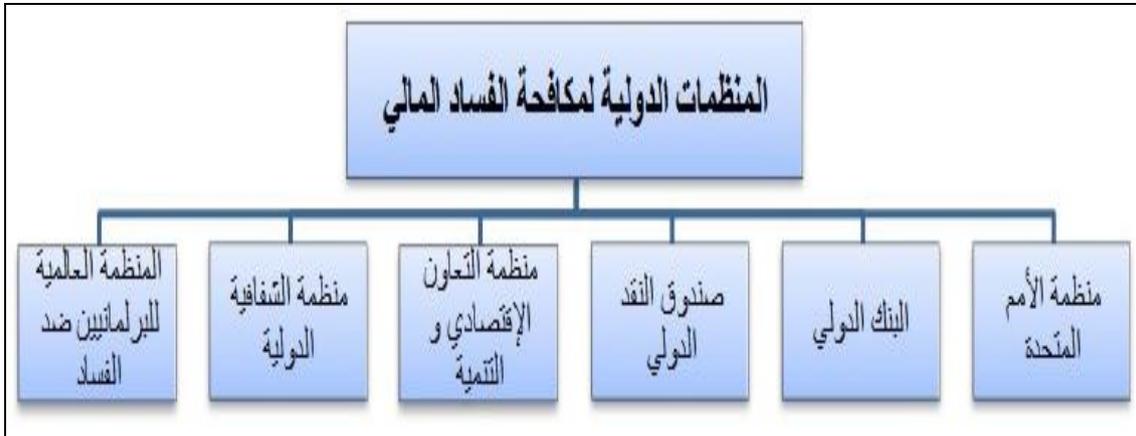
- ❖ الاتجاه الأخلاقي: ومن خلاله يمكن اعتبار الفساد المالي فعل فاسد إذا ما حكم عليه المجتمع فقط بأنه كذلك.
 - ❖ الاتجاه الضروري: والذي يعده البعض ضرورة من ضروريات التغيير الاجتماعي وحافزاً على التطور.
 - ❖ الاتجاه الوظيفي: والذي اعتبر الفساد نشاط فردي يتم بشكل عرضي، إضافة الى تمتعه بميزة الاستدامة والاستمرارية حين تتوفر بيئة ملائمة له.
٢. أسباب الفساد المالي: إن هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي الى ظهور وتنامي الفساد المالي وتلك الأسباب تكاد أن تكون متشابهة في كلاً من الدول النامية والمتقدمة، وهذه الأسباب هي (عنيزة ومحمد علي، ٢٠١٤: ١٤٧):
- ❖ أسباب اجتماعية: إن لكل مجتمع خصائص تجعله متميزاً عن غيره من المجتمعات وكل منها يؤثر على أفرادها بخصائص ذلك المجتمع الذي نشأ فيه نتيجة العادات والتقاليد المتوارثة، وهذه الخصائص تبرز على شكل ضوابط أو معايير سلوكية يخضع لها الفرد والتي قد تتمثل بالقيم الأخلاقية والصفات الحميدة أو تتمثل بالانحلال القيمي والأخلاقي والابتعاد عن القيم والتي تمثل الصفات الأساس للمجتمع.

- ❖ أسباب اقتصادية: إن سيطرة الدولة على الاقتصاد واحتكار عدد من مؤسساتها لمعظم القطاع الاقتصادي في ظل انخفاض المنافسة أو عدم وجودها سوف يؤدي الى تشجيع هذه المؤسسات على ممارسة الفساد من خلال بسط نفوذ الموظفين على أكبر قدر ممكن من القطاعات، كما أن فشل السياسات التنموية أو اللا مساواة والتفاوت الواسع في توزيع الدخل والثروات بما يؤدي الى اتساع الفجوة ما بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة وإن كانت هناك تنمية يمكن أن تنتفع بها اقلية غنية حيث تستغل الموارد المحلية لصالحها يعد سبباً في انتشار الفساد.
- ❖ أسباب سياسية: إن غياب النظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع فضلاً عن ضعف المؤسسات الرقابية والإعلامية بما لا يعبر عن طبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها النظام السياسي ونوعية السياسات التي يطرحها والطبقات المستفيدة منها لما تملكه النخبة السياسية من قوة ممارسة المخالفات والانحرافات وحماية المفسدين وإعطائها الصبغة القانونية والشرعية نتيجة توفر القوانين التي تحمي كبار السياسيين وكبار الموظفين من المسائلة عن التلاعب في المال العام مادامت هي مصدراً للفساد بما يؤدي ذلك الى تبني الأفراد لقواعد سلوك غير رصينة انسجاماً مع السلوك السياسي.
- ٣. **مظاهر الفساد المالي في العراق:** تنوعت مظاهر الفساد المالي في العراق واتخذت أشكالاً متعددة، أهمها (عزيزة ومحمد علي، ٢٠١٤: ١٤٩) و(حسين، ٢٠١٣: ٩١):
 - ❖ الرشوة: وهي تحصل الفرد على أي منفعة مادية وذلك من خلال تنفيذ أعمالاً وتقديم خدمات مخالفة للقانون أو أصول المهنة.
 - ❖ المحسوبية: وهي تمرير مطالب التنظيمات من إجراءات عن طريق استغلال نفوذهم ودون معيارية في تحديد الاستحقاق.
 - ❖ الوساطة: توظيف العلاقات الشخصية والوظيفية والسياسية من أجل التدخل لمساعدة شخص لا يستحق تلك المساعدة.
 - ❖ المحاباة: توظيف جهات معينة لعلاقتها من اجل تفضيل فرد معين دون وجه حق.
 - ❖ الابتزاز والتزوير: الحصول على منافع مادية من أفراد آخرين من خلال استغلال الموقع الوظيفي من أجل توفير تبرير قانوني أو إداري، أو إخفاء تعليمات معينة.
 - ❖ نهب المال العام: مخالفة التشريعات والقوانين الممنوحة للتصرف بالموارد المتاحة للمنظمة أو الدولة.
 - ❖ عدم تجاوز الاعتمادات المقررة والتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات شكلاً فقط، وعدم المساعدة في تقويم مدى كفاية وفاعلية واقتصادية البرامج والتعليمات التي تقوم بها الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح.
 - ❖ عدم إعداد او وضوح التقارير ذات الطابع المالي او غير المالي (تقارير كفاية الأداء)، التي تفصح عن مدى كفاية وفاعلية الأداء المؤسسي في استغلال الموارد المالية العامة أفضل استغلال.
 - ❖ عدم توفير التقارير البيانية والإحصائية عن الموجودات الثابتة والمطلوبات طويلة الأجل، ك (الأراضي والمباني والمخزون والقروض والديون) وابعادها عن الأجهزة الرقابية نتيجة قيام

النظام المحاسبي الحكومي العراقي بتطبيق الأساس النقدي او الأساس النقدي المعدل الأمر الذي أدى إلى استغلال هذا الجانب منه.

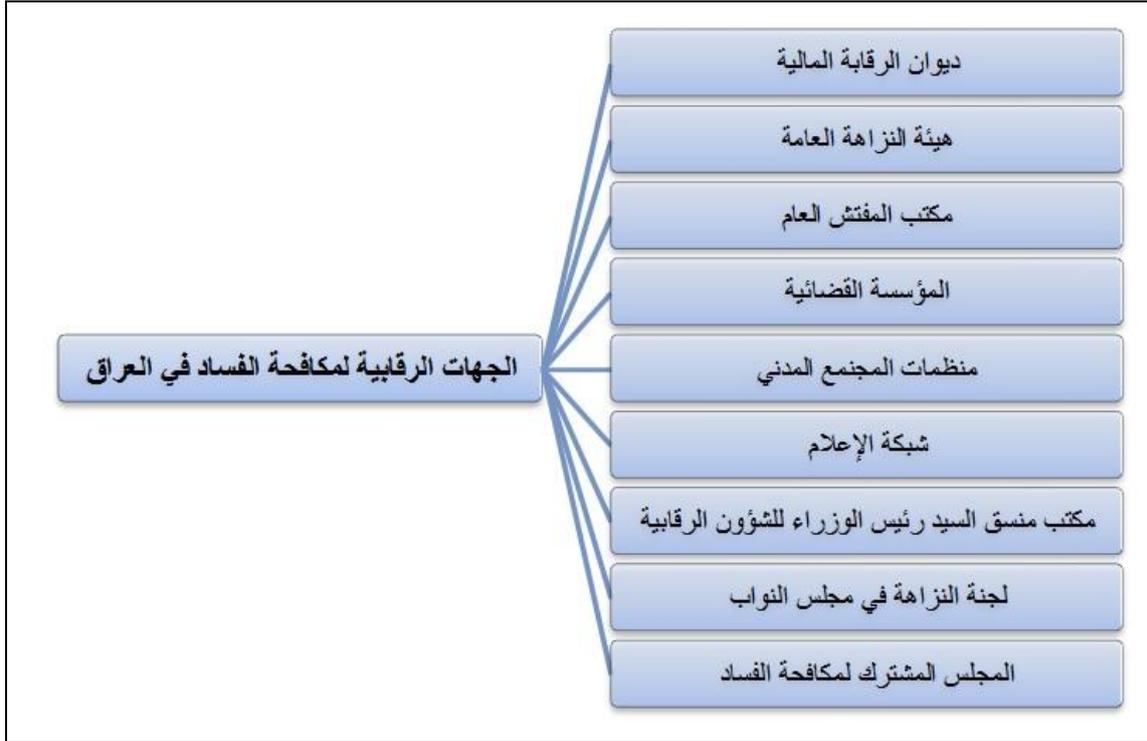
❖ تعدد أنواع الموازنات المكونة للموازنة العامة للدولة موازنة مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وذات المبالغ الطائلة إضافة إلى الموازنات السرية التي لا تخضع لرقابة البرلمان أو السلطات الرقابية الأخرى وهي غير مدونة في الموازنة العامة للدولة.

٤. **المساعي الدولية والمحلية للحد من الفساد المالي:** لا شك ان مكافحة ممارسات الفساد المالي تعد من الأمور الصعبة والمعقدة ولهذا فإن على الجهات المهتمة في مكافحة الفساد العمل بصورة مستمرة من أجل التوصل للتطورات الخاصة بالمخالفات المحاسبية وذلك لكشف تلك الممارسات المخالفة وتحديد السبل للحد منها، حيث أن المحاسبة تعاني في وقتنا الحاضر في ضوء فضائح الشركات التي حدثت في الآونة الاخيرة من أزمة ثقة حقيقية باعتبارها اسلوب موضوعي لعرض الواقع الاقتصادي، وعلى الرغم من كون أن النسبة الاكبر من الفضائح المالية قد حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أزمة الثقة كان لها تأثير تخطى بكثير الحدود الامريكية حيث ان النظام الجهود الأمريكية في مكافحة الفساد المالي أخذ في الانتشار في أنحاء قارة أوروبا ولا سيما في دولة فرنسا ومن اجل احتوائها فلقد التزمت كلا الدولتين بمعاقبة أولئك الذين تم التأكد من ارتكابهم مثل هذا التلاعب الا اننا ينبغي ان نتساءل مع ذلك عما اذا كانت التدابير التي أصدرتها وتصدرها المنظمات والجهات ذات العلاقة ستكون كافية لتعزيز الثقة في المحاسبة على المدى البعيد، وظهرت دولياً وإقليمياً جهات ومنظمات نصبت نفسها كمسؤول عن مكافحة الفساد المالي (حسين، ٢٠١٣: ٩٣)، والتي يمكن تلخيصها بالشكل (١).



الشكل (١): أهم المنظمات الدولية لمكافحة الفساد المالي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (ثابت وذنون، ٢٠١٧: ٧٥)
أما محلياً في العراق، فهناك مجموعة من المؤسسات الرقابية التي تم تشكيلها للعمل على مكافحة الفساد المالي، والشكل (٢) يوضح أهم تلك المؤسسات.



الشكل (٢): الجهات الرقابية لمكافحة الفساد المالي في العراق

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (عبدالله، ٢٠١١: ٩)

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية، مفهومها وأنواعها وأهميتها

١. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية: إن الهدف من المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق الاتساق بين الأنظمة الدولية المطبقة للمعايير في إعداد القوائم والتقارير المالية بحيث تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة ويمكن الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرارات، ويمكن تعريف المعيار المحاسبي على أنه قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد قوائم أو تقارير مالية أو كشوفات محاسبية، حيث تشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات ذات الصلة بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، وهذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعد كدليل أساسي من أجل تحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث المؤثرة على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها (ثابت وذنون، ٢٠١٧: ٧١)، ويشير Belkaoui إلى أن المعيار المحاسبي هو قاعدة عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو العمومية لاستخدام نظرا لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير أقل ثبات من المبادئ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية والمعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية (سلوم ونوري، ٢٠٠٩: ١٢).

٢. أنواع المعايير المحاسبية الدولية: ظهرت العديد من مجاميع المعايير المحاسبية في الآونة الأخيرة والتي تختلف في مضمونها ونطاق تطبيقها ويمكن تصنيف تلك المجاميع كما يلي (الجعرات، ٢٠١٤: ٤):

❖ معايير المحاسبة الدولية: ويرمز لها اختصاراً (IAS) وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي يرمز لها اختصاراً (IASC) قبل أن يتم استبدالها في نهاية عام ٢٠٠٠ بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة ٤١ معياراً، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء معايير أخرى فانخفض عددها الى ٢٨ معياراً.

❖ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: ويرمز لها اختصاراً (IFRS) وتصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ عام ٢٠٠٠ وقد تم إصدار ١٥ معيار لحد الآن.

❖ التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية: ويرمز لها اختصاراً (IFRIC) وقد صدر منها ٢١ تفسيراً، تم إلغاء ثلاثة منها ومازالت البقية سارية المفعول.

❖ التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية: ويرمز لها اختصاراً (SIC) وقد صدر منها ٣٤ تفسيراً لغاية عام ٢٠٠٠، ولقد تم دمج ٢٤ تفسيراً مع المعايير ذات العلاقة ولا تزال البقية سارية لحد الآن.

❖ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: ويرمز لها اختصاراً (IPSAS) وتصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) من أجل تطبيقها من قبل أعضاء المهنة لغرض إعداد التقارير المالية ذات الأغراض العامة في منشآت القطاع العام، وقد صدر منها ٣٣ معياراً.

٣. أسباب ظهور المعايير المحاسبية الدولية: يرجع نشوء المعايير المحاسبية الدولية إلى احتياجات عصر العولمة، عولمة الاقتصاد وخصوصاً عولمة أسواق المال الامر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً ويمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دولياً (الأسعد، ٢٠١٣: ٢٦٣):

أ. الحاجة الى تقديم وإيجاد آلية من أجل تطوير علم المحاسبة ذاته:

❖ الحاجة الضرورية لتوحيد جميع المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في مختلف الدول فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة للشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة لمبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على الصعيد الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات للمقارنة) كمعالجة مشكلة الإيجار التمويلي فمرة يعد أصلاً وأحياناً مصروفاً، وقد كشفت لجنة معايير محاسبة عن وجود خمسة عشر أسلوب مختلف للتقويم يمكن أن يؤدي الى اختلاف في الأرباح.

❖ وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة، حيث ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً والذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيد وعقد المقارنات وهذا يعني إن بيانات تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة وبمعنى آخر يمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم بما يلي (ثابت وذنون، ٢٠١٧: ٧٥): (تحقق الإيراد، تحميل المصروفات، المصطلحات المحاسبية، أسس التقويم والقياس المحاسبي، أسس إعداد القوائم والتقارير المالية وسبل توحيدها).

ب. انفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً: رضوخاً للانفتاح الاقتصادي الدولي ومن أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تطوير المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

٤. أهمية المعايير المحاسبية الدولية: يرى (العازمي، ٢٠١٢) إن إفلاس شركة Enron والشركات الدولية الأخرى قد أدت الى زيادة أهمية المعايير المحاسبية عامةً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خاصةً، إذ أخذ المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر شفافية تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تحدث في الشركة، وبشكل يمكّن هؤلاء المستثمرين من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم (العازمي، ٢٠١٢: ٢٢).

أما (الشريف، ٢٠١٠) فيؤكد أن عملية إعداد التقارير المالية ذات الشفافية والنزاهة تتعدى كونها مجرد تطبيق للمعايير المحاسبية هادفة الى توفير التناسق وقابلية المقارنة وزيادة احتمال قيام أعضاء مجالس الإدارة بتمثيل مصالح المساهمين والملاك في الشركة، ففي الولايات المتحدة تجري الاتصالات بأسلوب ملائمة مع المدققين الداخليين من أجل ضمان أن تطبيق المعايير المحاسبية سيؤدي الى توفير الشفافية في الكشوفات التي توضح الأنشطة التي تقوم بها الشركة وقد وضعت هذه المتطلبات والتعليمات، كما يتم الطلب من مجالس الإدارة التأكد من قيام المدققين الداخليين وإدارة الشركة بأداء أعمالهم الموكلة اليهم بطريقة سليمة وباستقلالية تامة لتكوين نظام ذو تصميم جيد من أجل حوكمة الشركة (الشريف، ٢٠١٠: ٤٩). أن معظم دول العالم مستمرة في جهودها لتنمية الاقتصاديات القائمة على أساس السوق، وقد ازدادت أهمية أتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أجل سلامة النظم المالية، حيث أن بدون المعايير ستقل قابلية الشركات المملوكة ملكية خاصة على جذب رؤوس الأموال، نظراً لعدم قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بهذه الاستثمارات (النصراوي، ٢٠١٧: ٥٣).

إن المعايير المحاسبية الدولية السليمة تساعد على دعم القابلية للمحاسبة على المسؤولية والنزاهة والشفافية، كما أنها تشجع على الاستخدام الأمثل للموارد وتعمل على جذب رؤوس أموال أكبر وبمعدلات فائدة معقولة فضلاً عن أنها تدعم قدرتها على تنظيم المشروعات، وخلق وظائف جديدة وتساعد بشكل كبير على النمو الاقتصادي وتقدم الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي (العازمي، ٢٠١٢: ٢٤). إن قرار اختيار معايير محاسبة هو قرار حكومي بت، ومع ذلك فإن الشركات التي تستخدم معايير محاسبية غير مقبولة على نطاق واسع في أسواق رأس المال العالمية سوف تواجه تكاليف أكثر ارتفاعاً في الحصول على رأس المال والتمويل من تلك الأسواق وقد تؤدي مشاكل تأمين رأس المال الى وضع معايير محاسبية خاصة كي تكون مقبولة بشكل أفضل لدى المستثمرين مما سيزيد من التكاليف بشكل أكبر إضافةً الى الاجتهاد الشخصي والانتقائية في الاختيار (النصراوي، ٢٠١٧: ٥٩).

ومن هذا المنطلق يرى الباحثان بأن لكل دولة الخيار في تبني مجموعة معينة من المعايير المحاسبية، أو استحداث قواعد ومعايير خاصة بها على أن تكون هذه القواعد والمعايير ذات جودة وقادرة على توظيف المعلومات المالية من أجل تقديم قوائم وتقارير مالية ذات درجة من الشفافية وقابلة للمقارنة بالإضافة الى كونها مؤثرة بشكل إيجابي على اتخاذ القرار في لدى الإدارة مما يمكن أن يزيد من مستوى الثقة في الشركة بشكل خاص وبالممارسات المحاسبية الحكومية بشكل عام.

المبحث الثالث: استراتيجيات معايير المحاسبة الدولية في الحد من الفساد المالي

١. تجارب الدول والمنظمات العالمية في الحد من الفساد المالي محاسبياً: اختلفت تجارب الدول والمنظمات العالمية في أساليبها للحد من الفساد المالي محاسبياً، حيث قامت بعض الدول بسن القوانين ووضع القواعد والمعايير المحاسبية وفرض إجراءات صارمة لتطبيقها بغية التقليل من

ظاهرة الفساد المالي وكان من أبرز هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت دولاً أخرى بمحاولات لتبني المعايير المحاسبية الدولية وطبقاً لما تقتضيه الحاجة ووفقاً لبيئتها الاقتصادية وحالة سوق العمل لديها ونظامها السياسي.

سيتم في هذا المبحث عرض أهم التجارب والمساعي الدولية للحد من الفساد المالي محاسبياً وكما يلي:

❖ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: بعد الازمة المالية الكبرى أو ما يسمى بالكساد الأعظم عام ١٩٢٧ في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت بعض الجهات المستقلة وشبه الحكومية بمحاولة لوضع العراقيل أمام تكرار هذه الأزمة في المستقبل، فظهرت فكرة لجان التدقيق بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك وهيئة سوق المال الأمريكية عام ١٩٣٤ بالتوصية بضرورة إنشاء هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية^(١) أو ما يشار إليها اختصاراً (SEC) مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليتها عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الوحدات المنضوية تحت مظلة هذه الهيئة والتي انبثق عنها ومن خلال المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام ١٩٣٩ مجموعة من الشروط والقواعد المحاسبية والتي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام^(٢) أو ما يعرف بـ (GAAP)، والتي أصبحت فاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تم صياغتها للتحويل الى معايير محاسبية دولية صالحة للاستخدام عالمياً، وفي عام ٢٠٠٢ مرر مجلس الشيوخ الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley أو ما يعرف بقانون حوكمة الشركات وهو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية وطبقاً لهذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة، وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي Enron و WorldCom (حسين، ٢٠١٣: ٩٨) و (Thabit and Raewf, 2016: 27).

❖ تجربة تبني المعايير المحاسبية الدولية: إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإدخالها حيز التنفيذ ليس بالسهولة التي يمكن أن نتوقعها وخصوصاً في ظل الاقتصادات النشطة، إذ لا بد أولاً من التأكد من فاعلية هذه المعايير وتطبيقها مع المعايير المحلية ومن ثم البدء بتطبيقها، ولقد قامت الدول المختلفة باستخدام طرق متعددة لتطبيق تلك المعايير وهذه الطرق هي (Thabit and Al-Nasrawi, 2016: 79):

✓ تبني معالجات المعايير المحاسبية الدولية: يُعدّ هذا الأسلوب من أفضل الأساليب لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية إذ تطلب توجيهات السلطة القضائية من الشركات استخدام المعايير المحاسبية الدولية كما صدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكن عدد قليل جداً من الدول استخدمت هذا الأسلوب ويمكن عدّ جنوب أفريقيا مثلاً على ذلك.

✓ صياغة المعايير المحاسبية الدولية (بدون تغيير جوهري) لتكون من ضمن القانون: يمكن عدّ هذا الأسلوب وسيلة تقليدية لفرض معايير المحاسبة المحلية والمحورة لتناسب مع المعايير المحاسبية

(1) Securities and Exchange Commission.

(2) Generally Accepted Accounting Principles.

الدولية، التي يمكن تحديثها عبر الزمن، ومقارنة مع الأسلوب الأول فإن هذا الأسلوب أكثر بطأً في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن عدّ كندا مثلاً على ذلك.

✓ تأييد المعايير المحاسبية الدولية: من خلال هذا الأسلوب يمكن مقارنة المعايير المحاسبية الدولية مع المعايير المحلية أو الوطنية والعمل على تحديث المعايير الدولية من أن الى آخر – أي أن المعيار سيكون خاضعاً للتعديل في أي لحظة – ويُعدّ الاتحاد الأوروبي أفضل مثال على ذلك.

✓ التقارب الكامل مع المعايير المحاسبية الدولية (مع نية الالتزام): هذا الأسلوب لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مستخدم في أستراليا، إذ يعمل مجلس معايير المحاسبة الأسترالي^(٣) (AASB) على أخذ مخرجات مجلس معايير المحاسبة الدولي وتعديلها بما يتلاءم مع البيئة الأسترالية مثل تغيير العملة الى الدولار الأسترالية و/ أو تغيير بعض المصطلحات الى مصطلحات متعارف عليها في الوسط الأسترالي، إن نتيجة هذا الأسلوب هي معايير مقاربة للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي ولكنها تختلف في بعض التفاصيل بما يسمح بالالتزام بتطبيقها.

✓ تبني المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل جزئي: وفق هذا الأسلوب يمكن تبني المعايير المحاسبية الدولية كنقطة بداية لتطبيق معايير دولية ثم القيام بالتغيرات اللازمة خلال التطبيق، وتعدّ الصين مثلاً على ذلك، كما يمكن تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل كامل مع عدم تبني التحديثات والتغيرات اللاحقة، وتعدّ فنزويلا مثلاً على ذلك.

✓ الاعتراف بالمعايير المحاسبية الدولية: طبقاً لهذا الأسلوب تسمح الدول باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلاً عن المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) الوطنية، ووفق الحاجة اللازمة لإعداد البيانات والمعلومات المحاسبية على شرط الأخذ بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكما صدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي.

٢. دور المعايير المحاسبية الدولية في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في العراق: إن تبني العراق للمعايير المحاسبية الدولية من شأنه أن يحد من ظاهرة الفساد المالي بشرط أن يتم الإتفاق على أسلوب موحد للتبني، وذلك طبقاً للعوامل المؤثرة على عملية التبني والتي هي (الثقافة، التنمية الاقتصادية، توفر سوق رأس المال، المستوى التعليمي، الانفتاح على العالم الخارجي، النظام القانوني والسياسة) والتي من شأنها أن تؤثر بشكل فاعل على أسلوب التبني للمعايير المحاسبية الدولية، ويمكن تحديد أهم معوقات تبني المعايير المحاسبية الدولية في العراق بالآتي (النصراوي، ٢٠١٧: ٦٣):

❖ الجانب القانوني: إن عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية تتأثر بشكل كبير بالسياق القانوني والتشريعي للدولة، حيث تلعب الحكومة دوراً محورياً في عملية الرقابة من خلال نظام اقتصادي مركزي والذي من شأنه أن يعيق إجراءات التبني ويقلل من تأثيرها المباشر بسبب بطيء التشريعات وضعف الاستجابة للمتغيرات وخضوعها للصراعات والتجاوزات السياسية.

❖ الجانب المهني: إن تطبيق أي أسلوب من أساليب تبني المعايير المحاسبية الدولية لا بد أن يتأثر بالهيكلية المهنية في الدولية وخلفية المحاسبين والمدققين عن هذه المعايير إيجابياتها وسلبياتها والمنظومة الإدارية السائدة ومدى تفاعل مهنة المحاسبة مع البيئة المحيطة بها ومستوى الدعم الحكومي للمهنة.

(٣) Australian Accounting Standards Board

- لذلك فإن إتباع العراق لأحد الاساليب في تبني المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن يؤدي الى تحقيق الاتي (Thabit and Solaimanzadah, 2018: 42) و(Arens et al., 2012: 201):
- ❖ خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستعمل فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي الى أن المنظمة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام معين ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة.
 - ❖ الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي (Al-Nasrawi and Thabit, 2020: 78):
 - ✓ سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية غير المناسبة في البيئة العراقية أو حتى إلغاؤها.
 - ✓ تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني انه متى ما اختارت منظمة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت.
 - ❖ تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية لغرض رفع مستواهم المحاسبي أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح ممارسات المخالفات المحاسبية التي تمارسها بعض المنظمات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.
 - ❖ زيادة مستوى الإفصاح والشفافية للمنظمات التي تعمل داخل العراق، والذي من شأنه كف أيدي المتلاعبين عن العبث بالقوائم والتقارير المالية وتعطيل آليات المحاسبة الإبداعية التي قد تزيد من ظاهرة الفساد المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. إن السياق القانوني والتشريعي للدولة يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على إجراءات تبني المعايير المحاسبية الدولية بسبب بطيء تلك التشريعات وضعف استجابتها للمتغيرات وخضوعها للصراعات والتجاوزات السياسية.
٢. إن مستوى دعم الحكومة لمهنة المحاسبة يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على أسلوب التبني للمعايير المحاسبية الدولية والذي يمكن أن ينعكس على درجة جودة ومصداقية القوائم المالية ويحد من تفاعل مهنة المحاسبة بالبيئية المحيطة بها.
٣. إن الاطلاع على التجارب الدولية ومحاولة تطبيق المناسب منها على أرض الواقع وتحديث معرفة المشرع العراقي بالمستجدات يمكن أن يساهم بشكل فعال في تحديد الأسلوب الأمثل لتبني المعايير المحاسبية الدولية وبالتالي المساهمة في الحد من الفساد المالي.

٤. إن التبنى الأمثل للمعايير المحاسبية الدولية في العراق يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية.

٥. يمكن الحد من الفساد المالي من خلال التعاون المشترك ما بين الجهات القضائية والتشريعية من جهة والجهات المهنية من جهة أخرى وذلك من خلال اختيار أسلوب تبني مناسب للبيئة العراقية بما يخدم الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

التوصيات:

١. لا بد من تخفيض التنوع في المعالجات المحاسبية وذلك من خلال تحديد معالجة قياسية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية الملائمة للبيئة العراقية.

٢. ضرورة سن القوانين التي تحد من توظيف بعض السياسات المحاسبية غير المناسبة في البيئة العراقية.

٣. ضرورة تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المحاسبين وذلك من خلال تبني الأسلوب الملائم لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة العراقية.

٤. لا بد من تنظيم المؤتمرات والندوات ذات الصلة بمستجدات المعايير المحاسبية الدولية وبشكل دوري من أجل تعزيز الوعي المحاسبي وتنمية ثقافة تبني المعايير المحاسبية الدولية.

٥. لا بد من تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية من أجل تعطيل آليات المحاسبة الإبداعية والحد من الفساد المالي.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

١. الأسعد، آلاء مصطفى، ٢٠١٣، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٦٠-٢٨١.

٢. الجعرات، خالد جمال، ٢٠١٤، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة جامعية على هامش الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.

٣. حسين، نادية شاكر، ٢٠١٣، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، ٤(٦)، ٨٤-١١٠.

٤. الشريف، عليان، ٢٠١٠، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. العازمي، يوسف أرشيد حبيب، ٢٠١٢، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٦. عبد الله، اسامة ابراهيم، ٢٠١١، الفساد الإداري والمالي الاشكالية وطرق معالجته، منشورات ديوان الرقابة المالية، قسم الرقابة والتدقيق، دائرة المفتش العام، وزارة الشباب والرياضة، بغداد، العراق.

٧. عنيزة، حسين هادي، ومحمد علي، أحمد ماهر، ٢٠١٤، دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في الحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة مركز دراسات الكوفة، ١(٣٢)، ١٦٢-١٣٨.

٨. النصراوي، سلام عادل، ٢٠١٧، آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي IFRS/IAS، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة القادسية، الديوانية، العراق.
٩. ثابت، ثابت حسان، وذنون، آلاء عبد الواحد، ٢٠١٧، طرق تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها في تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، الملتقى الدولي الثالث حول الإتجاهات الحديثة للمحاسبة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
١٠. عواد، خالد روكان، ٢٠١٥، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات، مجلة زانكو للعلوم الانسانية، ١٩(١)، ٥٩-٧٢.
١١. سلوم، حسن عبدالكريم، ونوري، بتول محمد، ٢٠٠٩، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Al-Nasrawi, Salam A., and Thabit, Thabit H., 2020, The Influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS/IFRS: Case of Iraq, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 6 (1), 66-85 .
2. Arens, Alvin A., Elder, Randal J., and Beasley, Mark S, 2012, Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 14th ed., Pearson Prentice Hall, New Jersey, USA .
3. Simcha, B., 2007, New Directions in the Study of Administrative Corruption, PAR Marc, 43(2).
4. Thabit, Thabit H., and Al-Nasrawi, Hamed A, 2016, The Role of International Financial Reporting Standards in Reducing the Financial Risks, International Journal of Latest Engineering Research and Applications, 1 (5), 73-82.
5. Thabit, Thabit H., and Raewf, Manaf B., 2016, The Impact of Voluntary Disclosure on SMEs in Developing Countries, Journal of Global Business and Social Entrepreneurship, 4 (5), 19-31.
6. Thabit, Thabit H., and Solaimanzadah, Alan, 2018, The Role of SOX Act in Enhancing the Internal Control Systems of Kurdistan Banks, International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, Ishik University, Erbil, Iraq.